حكاية أول وزيرة مسلمة في ألمانيا

الضجة السياسية والإعلامية حول آيدين أوزكان

بقلم أ. نبيل شبيب

يكفي الخبر بحد ذاته لإحداث ضجة سياسية وإعلامية، ففي يوم الثلاثـــاء ١٤٣١/٥/١٤هـــــ و٢٠١٠/٤/٢٧م تشهد ألمانيا أداء امرأة مسلمة الديانة، تركية الأصل، تنتمي إلى الحزب المسيحي الديمقراطي، القسم الدستوري لتصبح أوّل وزيرة (للشؤون الاجتماعية) في ساكسونيا السفلى، في إطار تعديل وزاري للحكومة في الولاية. ولكن الـــضجة السياسية والإعلامية بلغت ضعف ما كان منتظرا بسبب تصريحات صدرت عنها قبيل أداء القسم، ووجـــد التعامـــل معها أصداء مختلفة .

الفصل الأول من الحكاية

من هي "آيدين أوزكان" التي يدور الحديث عنها؟.. الواقع أنها لم تكن معروفة على الصعيد العام من قبل، إنمـــا يمكن وفق معظم ما قيل حول الحدث نفسه أن نأخذ في التعريف بها بما كتب الصحفي أولريخ رايتس مدافعا عنها في موقع "الغرب" الشبكي الألماني، يوم ٢٠١٠/٤/٢٦م، يقول :

"تمثل أوزكان اتجاها معينا للإسلام، اتجاها متحررا، علمانيا، يتقبل الديمقراطية في أوروبا، لا يتعامل مع الإيمـــان كحقيقة مطلقة أو كشأن سياسي، أو كمنطلق لأزمة نظام، بل هو أمر شخصي، ويمكن أن تدعم النقاش الدائر حول إسلام أوروبي، وهنا يكمن التقدم الفعلي الحاصل على صعيد المجتمع بشأن تسميتها لهذا المنصب ."

وقد نقل الإعلام الألماني عن عدد من ممثلي الروابط الإسلامية مواقفهم إزاء وصول آيدين أوزكـــان إلى منـــصب وزيرة في حكومة محلية ألمانية، من ذلك قول أيمن مزيك، أمين سر المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا "ينبغي أن يكون في ذلك نداء إلى الأحزاب بولاية رينانيا الشمالية وستفاليا (إشارة إلى الانتخابات المحلية فيها بعد أيام) إذ لا يوجـــد للأسف من يمثّلنا نحن المسلمين بالقدر الكافي في ميادين عديدة، منها السياسة" وأعرب عن أمله في أن يساهم تعيينها على إيجاد مزيد من الحوافز لتقدير ذوي الأصول الأجنبية بشكل أفضل". ورحّب كل من "مجلس الإسلام في المانيـــا"

و"اتحاد المراكز الثقافية الإسلامية" بهذا التعيين، وقال مفوّض شؤون الحوار من الاتحاد إيرول بورلو "واضح أن عمليـــة الاندماج ماضية قدما في ألمانيا"، وقال علي كيزيلكايا من مجلس الإسلام "لقد أهملت السياسة ذو الاصول الأجنبيـــة على مدى سنين عديدة" ومن شأن وصول أوزكان إلى النخبة السياسية "أن يشجّع على الاعتقاد بإمكانية التألّق المهني في هذا المجتمع أمام المهاجرين إليه."

ووصف آخرون التعيين بالخطوة الإيجابية، وأوزكان بنموذج للاندماج، ولا بد من مزيد من الخطوات من هـــذا القبيل. ويبدو لمن يتابع جميع ذلك من كثب، أن ظاهرة "التسرّع" في التعميم وكيل المديح عند رؤية أمر فيه جانـــب إيجابي ما، هي الوجه الآخر لظاهرة "التسرّع" في التعميم وإطلاق اللوم عند رؤية أمر فيه جانب سلبي ما!.. أما النظرة الموضوعية المحضة، أو ما يوصف أحيانا بالنظرة "الباردة"، بمعنى تجنّب غلبة الحماسة سلبا أو إيجابا تجاه حـــدث مـــن الاحداث بدلا من رؤيته من مختلف جوانبه، وتحديد إيجابياته وسلبياته واتخاذ الموقف الإيجابي المتوازن الهادف إزاءها.. فمن الواضح أننا لا نزال نفتقر إلى مثل هذه النظرة في التعامل مع أحداث وخطوات وتـــصريحات تـــرتبط بوجـــود الإسلام والمسلمين "العضوي" في الغرب ومستقبلهم .!

الفصل الثاني من الحكاية

قد يتبيّن ما تعنيه هذه العبارات مع متابعة قصة "الضجة السياسية والإعلامية" التي رافقت آيدين أوزكـــان علـــى الطريق إلى مكتبها الوزاري.

قبل أداء القسم بيومين أجرت مجلة "فوكوس" مقابلة صحفية معها، ورد فيها الكثير، إنما أثار الضجيجَ تعبيرُها عن رأيها بأنه لا ينبغي إقصاء الحجاب فقط عن صفوف المدارس الرسمية باعتباره (وفق رؤيتها ورؤية من حظره بالقانون أو المراسيم الإدارية على معلمّات المدارس في أكثر من نصف الولايات الألمانية حتى الآن) رمزا دينيا يناقض "حيـــاد الدولة دينيا" المقرر دستوريا، بل ينبغي أيضا –كما تقول– إقصاء الصلبان المعلقة علـــى جـــدران تلـــك الـــصفوف باعتبارها رمزا دينيا..!

لم تصدر الاعتراضات عن الكنائس بقدر ما صدرت عن مسؤولين في حزبها المسيحي الديمقراطي وشقيقه التـــوأم الحزب المسيحي الاجتماعي، ووصلت إلى درجة التساؤل ما إذا كانت في الحزب "الصحيح" بمعنى دعوتها إلى الخروج من الحزب، ووصلت الضغوط إلى درجة جعلت رئيس وزراء ولاية ساكسونيا السفلى فولف، يتنصل من مقولتـــها، ويعتبرها رأيا شخصيا، ويدفعها إلى الاعتذار عنها أمام كتلتها في مجلس نواب الولاية، قبل أن تؤدّي القسم.!

كثير من الكتّاب في وسائل الإعلام الذين يتبنّون الاتجاه العلماني دافعوا عن موقفها، وذكّروا بحكمين صادرين عن المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا ومحكمة الحقوق الأوروبية، يعتبران الصلبان رموزا دينية أيـــضا، ويريـــان –وفـــق المنطلقات العلمانية– ضرورة إقصائها في المدارس التابعة للدولة، واستهدفت الضجة أو الحملة الإعلامية اتحاد الحزبين المسيحيين ايضا، فصحيح أنه مضى خطوات لا بأس بها للحوار مع المسلمين، كما يشهد "مؤتمر الإسلام في ألمانيـــا" خلال عدة سنوات ماضية –ويواجه حاليا نكسة ملحوظة– إلا أنه مع كل تجربة جديدة تضعه على المحـــكّ كهـــذا الحدث، يظهر مدى تشبّثه بمنطلقاته المسيحية، سواء سمّيت جذورا ثقافية أو جذورا دينية، مما تركز النقد عليه، فهـــذا ما لا يجد رضى أصحاب التوجّهات العلمانية المتشددة عموما.

وقبل استخلاص بعض النتائج، تحسن الإشارة إلى مثال آخر –ليس الوحيد.. ولكنه يتزامن مع هذا الحدث– عن الأستاذ الجامعي محمد سِفِنْ كاليش، وكان قد اعتنق الإسلام قبل سنوات، إنما اتخذ من المواقف وطرح من النظريات ما هو أقرب إلى "الافتراءات" على الإسلام، بما في ذلك التشكيك بأن محمدا (صلى الله عليه وسلم) قد كان موجودا أصلا، فقد يكون شخصية تاريخية مزعومة فقط! (وهذا موقف استشراقي عتيق وشاذ، وقد عُرف عنه وأوردته بهـــذه الصيغة مؤخرا صحيفة زود دويتشه يوم ٢٠١٠/٤/٢٢م)!.. واختير الأستاذ الجامعي في حينه ليكون أول من يـــستلم كرسيا جامعيا في جامعة منستر لإعداد الأساتذة المسلمين، وكان المطلوب أن يساهم في وضع المناهج لهذا الغـــرض، وطالبت الروابط الإسلامية المسلمين بالامتناع عن المشاركة في محاضراته وندواته الجامعية، وقد أبلغ الإدارة الجامعيـــة الآن أنه تخلّى عن عقيدته الإسلامية، فكان موقف الجامعة أن هذا لا يمنع من استمرار وجوده في موقعـــه الجـــامعي المذكور، بينما يقول عالم شؤون الأديان في بايروت، كريستوفر بوخينجر، "هذه كارثة.. إنها تدعم شبهة المـــسلمين بأنه يراد ترسيخ إسلام معين على غرار ما ترغب فيه الدولة عن طريق الجامعات الألمانية .!"

ملاحظات مبدئية جوهرية

لا شك أن الموضوع متشعب يحتاج إلى وقفات متعمقة وليس وقفة عاجلة فحسب، إنما يمكن تـــسجيل بعـــض الملاحظات المبدئية:

١– يؤكد المثالان المذكوران (وأمثلة عديدة أخرى بما في ذلك الجدل الدائر حول التعامل مع مؤتمر الإســـلام في ألمانيا) أن الجهات العلمانية، المتشددة، ترى أن المسلم "المندمج" في المجتمع، هو المسلم "العلماني"، ليس فقط من حيث الأخذ بالمواد الدستورية والقوانين السارية المفعول، وهو ما دعت إليه جهاتٌ إسلامية معتبرة المسلمين حيثما يشكلون أقلية في دولة علمانية غربية، بل من حيث نظرته الشخصية، العقيدية والفكرية والاجتماعية، ومن حيـــث تطبيقاتـــه اليومية لإسلامه أيضا، ومن ذلك ما يرتبط بمسألة الحجاب أو تأهيل المعلمين أو تدريس الإسلام.

٢– لا يزال عسيرا العثور على صيغة قويمة، تحفظ الانتماء الإسلامي للمسلمين وفق تعاليم إسلامهم من جهـــة، وتحفظ من جهة أخرى سلامة علاقاتهم بدولة الدستور والقانون العلمانية الغربية التي تحفظ حق الحرية الدينية، وذلك بدلا من المطالبة بتغيير "جوهر" التعاليم الدينية الإسلامية قبل سريان مفعول هذه الحرية الدينية على المـــسلمين كمـــا تسري على سواهم.

٣– موقف آيدين أوزكان من الصلبان في صفوف المدارس، لا ينطلق من خلفية كونها تركية الأصـــل مـــسلمة الديانة، بل من خلفية كونها علمانية التوجّه السياسي والثقافي والاجتماعي، وتدخل بذلك –ربما من حيث لا تدري– في مواجهة علمانية مع عموم أصحاب الديانات، لا سيما المسيحية، مما لا علاقة له بالموقف الإســـلامي، أو موقـــف المسلمين في ألمانيا فقط، أو التعامل مع مسألة الاندماج في المجتمع دون الذوبان فيه.

٤– الإسلام الذي يضمن وفق التعاليم النبوية المباشرة الموثقة، ووفق الممارسات الفعليـــة للمـــسلمين الأوائـــل، استمرار الحفاظ في بلد ذي غالبية مسلمة وأقلية مسيحية، على كنائس المسيحيين وصـــلبانهم وحقـــوقهم المرتبطـــة بديانتهم وما يرونه في إطارها مباحا لهم وإن كان محرّما على المسلمين، لا يمكن الانطلاق منه للمطالبـــة باســـتبعاد الصلبان أو سواها، من صفوف مدرسية أو سواها، في بلد غالبيته من المسيحيين والمسلمون فيه أقلية عددية.

٥– إقصاء المعلمات المحجبات عن المدارس الرسمية، يتنافى مع الحرية الدينية للمسلمين في الغرب، إنمـــا لا يتمثـــل الجواب السليم عليه في المطالبة بإقصاء الصلبان عن تلك المدارس، فذاك موقف علماني صرف، لا علاقة له بموقـــف إسلامي من الناحية التشريعية، ولا يعبّر عن نضج سياسي أيضا، فمن الناحية الواقعية يزيد أسباب التناقض وأجـــواء الشكوك ما بين أقلية المسلمين وأكثرية غير المسلمين بما في ذلك من يمثلهم من الكنائس والأحزاب ووسائل الإعلام.

٦– لا ينبغي التعامل مع وصول أي شخص من ذوي الأصول المنتمية إلى بلدان إسلامية، أو يحمل صفة الانتماء إلى الإسلام بحكم ولادته، إلى منصب أو مكانة ما، على أساس هذا الانتماء أو ذاك، إنما ينبغي التعامل معه، لا سيما من جانب الروابط الإسلامية التي تعتبر نفسها هي التي تمثل المسلمين في الغرب، من منطلـــق اســـتيعاب "تـــصوّراته وأفكاره ورؤاه وسياساته ومخططاته المستقبلية"، وبهذا المقياس يمكن أن يكون سياسي ألماني الأصل، مسيحي الديانـــة، أقرب إلى تحقيق الأهداف المشروعة للوجود الإسلامي في ألمانيا (موضع المثال هنا.. ويسري ذلك على الغرب عموما) وتحقيق التعايش السليم المتوازن بين فئات المجتمع الواحد، أكثر مما يصنعه سياسي أجنبي الأصل، مسلم الديانة، مـــن ذوي الاتجاهات العلمانية الأصولية المتشددة، التي تتخذ مواقف سلبية من الأديان عموما وليس من الإسلام والمسلمين تخصيصا، وهذا التوجه الأصولي العلماني المتشدّد لا يسري على الأرجح على غالبية العلمانيين ذوي الأصول الغربيـــة في الغرب، إنما تشهد سلسلة الأحداث والمواقف والكتابات الإعلامية والفكرية أنه يسري على الأرجح على النـــسبة الأكبر من "العلمانيين المسلمين" في الغرب.